

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون



الجلسة ٩٣

المعقودة يوم الخميس

١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤

الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

ونياية عن الجمعية العامة، أود أن أقدم أخلص التعازي الى رواندا حكومة وشعبا والى الأسرة المنكوبة بمناسبة الوفاة المأساوية لضامة اللواء خوفينال هابياريمانا، رئيس الجمهورية الرواندية. لقد تشرفت بلقاء الرئيس هابياريمانا في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، عندما خاطب الجمعية للمطالبة بعودة الاستقرار في رواندا. ومن المحزن أن مهمته للسلام أجهضت الآن بشكل مأساوي.

ويحدوني الأمل ألا تضع التضحية بروحي هذين الزعيمين هباء. وأن يبذل المجتمع الدولي كل ما في وسعه لمساعدة بوروندي ورواندا على تسوية حالة الصراع بين الأشقاء التي تهدد بحدوث المزيد من الفوضى وسفك الدماء والمعاناة لهاتين الدولتين.

وستحيي الجمعية أيضا ذكرى رئيس سابق لمحكمة العدل الدولية، هو معالي السيد ادواردو خيمينيز دي أريشاغا الراحل. إن السيد خيمينيز دي أريشاغا، وهو قاض بارز واستاذ وشخصية عامة من أوروغواي والأمريكتين، كان أيضا وكيلا لوزارة الشؤون الخارجية لأوروغواي.

وأود أن أطلب من وفد أوروغواي أن يقبل وينقل الى حكومة أوروغواي والى أسرة السيد خيمينيز دي أريشاغا المنكوبة مشاعر المواساة للخسارة المحزنة التي لحقت بهما. وأدعو الأعضاء الى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة إحياء لذكراهم.

وقف أعضاء الجمعية العامة مع التزام الصمت لمدة دقيقة.

الإشادة بذكرى فخامة السيد سيبريين نتارياميرا، رئيس جمهورية بوروندي الراحل، وبذكرى فخامة اللواء خوفينال هابياريمانا، رئيس الجمهورية الرواندية الراحل، وبذكرى سعادة السيد ادواردو خيمينيز دي أريشاغا من أوروغواي الراحل، الرئيس السابق لمحكمة العدل الدولية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل النظر في البنود المدرجة في جدول الأعمال هذا الصباح، ستشيد الجمعية العامة بذكرى الرئيس الراحل لجمهورية بوروندي، فخامة السيد سيبريين نتارياميرا، والرئيس الراحل للجمهورية الرواندية، فخامة اللواء خوفينال هابياريمانا.

يحزنني أن أقوم اليوم بواجب الرئاسة في تأبين رئيس آخر لبوروندي. فقد اجتمعنا في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ لتأبين الرئيس ميلشيور ندادي، الذي اغتيل بعد فترة قصيرة من انتخابه لمنصبه. إننا نجتمع هذه المرة لنشيد بالرئيس سيبريين نتارياميرا، الذي توفي بصورة مفاجئة في سعيه من أجل تحقيق السلم والمصالحة في أرض بلاده. وبالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أعرب لحكومة وشعب بوروندي ولأسرة الفقيد عن عميق تعازينا على خسارتهم المفجعة.

هذا المحضر قابل للتصويب. وترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.

94-85388

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل الكاميرون الذي سيتكلم نيابة عن الدول الافريقية.

السيد بيلو تانغ (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد تلقت رواندا، ومرة أخرى بوروندي صدمة برحيل رئيسي دولتيهما في ظروف مأساوية مؤلمة. وفي هذه المناسبة المحزنة أود، نيابة عن المجموعة الافريقية وبالإصالة عن نفسي، أن أحيي ذكرى هذين الضحيتين الموقرين وأن أعرب عن تعازينا القلبية الخالصة للأسرتين المنكوبتين ولسلطات وشعبي هذين البلدين الشقيقتين. إننا نشعر بنفس المشاعر بشأن ضحايا العنف المرتبط بالتطورات المؤلمة التي تقع في المنطقة. والتي ألحقت تدميرا هائلا وخسائر مادية كبيرة.

ونحن نعتقد أنه من الضروري بشكل خاص الآن وعلى نحو عاجل استعادة السلم والاستقرار والأمن الى رواندا وبوروندي. وفي هذا الإطار ينبغي للمرء أن يتفهم المواقف التي اتخذتها المجموعة الافريقية في الاجتماع الطارئ الذي عقد هنا في نيويورك يوم ١١ نيسان/أبريل. لقد ناشدت المجموعة أساسا من أجل تحقيق وقف فوري لإطلاق النار، وإعادة القوات الى المواقع التي كانت بها قبل نشوب الأعمال العدائية الراهنة ووقف العنف المجنون الذي لا يزال يحتاج رواندا. ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يتخذ إجراء عاجلا لحماية أرواح وممتلكات المدنيين الروانديين وغيرهم. وفي هذا السياق يبدو لنا أن بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا ينبغي أن تتعزز.

بالمثل، ورغبة في تسهيل استعادة السلم، ينبغي أن تتاح الفرصة أمام اتفاق أروشا للسلام لينفذ تنفيذا كاملا. وفضلا عن ذلك، ينبغي تعبئة المساعدة الانسانية الدولية اللازمة لرواندا وبوروندي.

ومن ثم يجب على المجتمع الدولي أن يستجيب لآمال واحتياجات رواندا وبوروندي الملحة في هذا الوقت، وقت المحن الحادة. مدلا بذلك على أن شعبي رواندا وبوروندي لن يتركا وحدهما. ونعتقد أننا يمكننا أن نواجه معا هذه التحديات.

وفي الختام، أقدم تحية حارة وأعرب عن تعازينا، بمناسبة رحيل السيد ادواردو خيمينيز دي أريشاغا من أوروغواي. ونقدم تعازينا الخالصة الى أسرته والى شعب وحكومة أوروغواي المنكوبين، ونأمل أن يبقى الإسهام الذي قدمه السيد خيمينيز دي أريشاغا لتطوير القانون الدولي وأن يبنى عليه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل منغوليا، الذي سيتكلم نيابة عن الدول الآسيوية.

السيد إردينيشولون (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بشعور بالأسى والألم البالغين أتكلم اليوم بصفتي رئيسا لمجموعة الدول الآسيوية الأعضاء في الأمم المتحدة. ونيابة عن أعضاء المجموعة الآسيوية، أقدم تعازينا العميقة الى حكومتي وشعبي بوروندي ورواندا بمناسبة الوفاة

المأساوية للرئيس سيبرنين نتارياميرا والرئيس خوفينال هابيارميانا. كما نعرب عن تعازينا ومواساتنا أيضا لأسر الرئيسين والضحايا الآخرين للحادث المروع. وهنا لا يسعنا إلا أن ندين أعمال العنف والهجمات التي ترتكب ضد أعضاء بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا التي أسفرت عن وفاة ١٠ من حفظة السلم البلجيكيين. ونحن نحني رؤوسنا أمام هؤلاء الأفراد البواسل الذين ماتوا أثناء أداثهم واجبهم.

لقد دفع الرئيسان الراحلان الثمن الأعلى من أجل سلم ووحدة شعبيهما وبلديهما. فلنأمل أن تكشف هذه الخسائر المأساوية مرة أخرى سخف الصراعات الأهلية والحرب، وأن تزيد تعزيز الجهود الوطنية والدولية لوقف العنف وتحقيق السلام والمصالحة الوطنية لشعبي بوروندي ورواندا، اللذين يعانيان أشد العناء.

واسمحوا لي أن أقدم، نيابة عن المجموعة الآسيوية، تعازينا الخالصة بمناسبة الوفاة المفاجئة للسيد ادواردو خيمينيز دي أريشاغا الى حكومة أوروغواي والأسرة المنكوبة. إن السيد خيمينيز دي أريشاغا، الرئيس السابق لمحكمة العدل الدولية، ووكيل وزارة الشؤون الخارجية لأوروغواي، قاض بارز ومدرس وشخصية عامة في أوروغواي والأمريكتين، قدم إسهامه الهام لتطوير العلاقات الدولية وترك أثرا مميزا وتركه في ممارسة ونظرية القانون الدولي. إنه سيذكر ويوقر بصفته معلما متفانيا سيحمل تلاميذه الآن عصا قيادته بمواصلة عمله.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا الذي سيتكلم باسم دول أوروبا الشرقية.

السيد أرزومانيان (أرمينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الدول الأعضاء في مجموعة دول أوروبا الشرقية لتشعر بعميق الأسى لتلقي النبأ الفاجع، نبأ الوفاة البكرة لرئيسي بلدين أفريقيين هما الرئيس جوفينال هابياريمانا رئيس رواندا والرئيس سيبريين نتارياميرا رئيس بوروندي.

ومما يزيد المأساة فداحة أن وفاتهما حدثت وهما في طريق العودة من دار السلام حيث اجتمع القادة الافريقيون لتعزيز عملية السلم. وإن الرئيس جوفينال هابياريمانا رئيس رواندا والرئيس سيبريين نتارياميرا رئيس بوروندي ليستحقان إشادة كبيرة لما قدماه من تفان وإسهام لقضية السلم والمصالحة الوطنية.

وفي ساعات الحزن هذه التي تمر بها كل من رواندا وبوروندي، نعرب نحن الأعضاء في مجموعة دول أوروبا الشرقية عن عميق حزننا وأخلص تعازينا لشعبي رواندا وبوروندي ولأسرتي الفقيدتين.

وبمشاعر الحزن أيضا يحتم علينا الواجب أن نعرب، باسم الدول الأعضاء في مجموعة دول أوروبا الشرقية، عن

أعرب عن مواساتنا لكل الذين حزنوا لهذه الخسارة الأليمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيد غوفن (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
ببالغ الأسى تلقت المجموعة نبأ الوفاة المأساوية لفخامة السيد جوفينال هابياريمانا رئيس جمهورية رواندا وفخامة السيد سيريين نتارياميرا رئيس جمهورية بوروندي عندما تحطمت طائرتهم في طريق عودتهما من اجتماع القمة الذي عقد في تنزانيا بهدف إعادة إقرار السلم والأمن في منطقتهم. وبمشاعر الحزن العميق نود أن نشيد بذكرى الرئيسين. لقد حظي رجال الدولة هذان البارزان والمتمتعان بصفات متميزة باعتراف واحترام المجتمع الدولي لتفانيهما وإخلاصهما لقضية السلم في بلديهما وكذلك في إفريقيا الوسطى. وقد ضحيا بحياتهما سعيا إلى تحقيق هذا الهدف. إننا نأسف أسفا عميقا للخسائر في أرواح الآلاف من المدنيين ولوقوع خسائر في صفوف موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا المتواجدين هناك بهدف تنفيذ اتفاق أروشا للسلم. ونعرب عن أملنا في أن تعود الأمور إلى مجراها الطبيعي في تلك المنطقة على الفور.

كما أننا علمنا بحزن عميق بالوفاة المفاجئة للسيد ادواردو خيمينيز دي أريشاغا الرئيس السابق لمحكمة العدل الدولية. ونحن نعرب عن أسفنا الشديد لفقدان قاض ورجل دولة ومعلم وشخصية شعبية بارزة من شخصيات القارة الأمريكية.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن خالص التعازي القلبية ومشاعر الحزن لمجموعتنا لحكومتي وشعبي جمهورية رواندا وجمهورية بوروندي ولأسرتي القديدين الرئيس هابياريمانا والرئيس نتارياميرا والأسرة السيد خيمينيز دي أريشاغا ولأسر موظفي الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية الذي سيتكلم باسم البلد المضيف.

السيد إندرفورث (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن حكومة الولايات المتحدة تشعر بحزن عميق إزاء الوفاة المبكرة والمؤسفة للرئيس هابياريمانا رئيس جمهورية رواندا والرئيس نتارياميرا رئيس جمهورية بوروندي. إن الهجوم الذي تعرض له الرئيسان وأودي بحياتهما والذي وقع أثناء عودتهما من مؤتمر القمة الاقليمي في دار السلام حيث سعيا إلى وضع استراتيجية ترمي إلى إحلال السلم في تلك المنطقة من العالم، لأمر يبعث على بالغ الحزن.

تعازيننا القلبية ومواساتنا لحكومة وشعب أوروغواي والأسرة المفقيد للوفاة المفاجئة للسيد ادواردو خيمينيز دي أريشاغا، الرئيس السابق لمحكمة العدل الدولية ووكيل وزارة الخارجية في أوروغواي.

ويشاطر الأعضاء في مجموعة دول أوروبا الشرقية الحزن العميق الذي تشعر به حكومة أوروغواي لفقدان هذه الشخصية السياسية والشعبية البارزة والرفيعة، ونحن نقدر تقديرا بالغا ما قدمه السيد ادواردو خيمينيز دي أريشاغا من إسهام هام في تطوير القانون الدولي طيلة سنوات عمله.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي الذي سيتكلم باسم دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد لوندشو (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
إن حوادث الموت جانب محزن من واقع الحياة. مع ذلك، اهتزت مشاعر المجتمع الدولي حين علم في ٦ نيسان/أبريل بالحادث الذي وقع في رواندا والذي أودى بحياة رئيسي دولتين في المنطقة هما رئيس جمهورية بوروندي، فخامة السيد سيريين نتارياميرا، ورئيس جمهورية رواندا، فخامة اللواء جوفينال هابياريمانا.

ويصعب علينا أن نقبل هذا الواقع المرير بعد أن علمنا بأعمال العنف العديدة التي ارتكبت في أعقاب هذا الحادث والتي نجمت عن موت العديد من الآخرين بوحشية وقسوة وهم رئيس وزراء رواندا، ووزير الإعلام، ووزير الزراعة، ووزير العمل والشؤون الاجتماعية ورئيس المحكمة الدستورية ناهيك عن الجنود التابعين للكتيبة البلجيكية والآباء اليسوعيين وآلاف المدنيين.

ومما يثير السخرية أن أعمال القتل الجماعية هذه ترتكب في وقت كان يبذل فيه رئيسا هذين البلدين الشقيقين جهودا لم يسبق لها مثيل من أجل تخليص مجتمعيهما من استعمال العنف كوسيلة لحسم الصراعات وإعادة السلم في بلديهما.

وأود باسم الدول الأعضاء في مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي أتشرف بتمثيلها هذا الشهر أن أعرب عن أخلص تعازينا لحكومتي وشعبي بوروندي ورواندا وآلاف النساء والأطفال المنكوبين.

وباسم المجموعة أحث أيضا المجتمع الدولي على أن يستخدم كل الوسائل الممكنة للمساعدة في إعادة السلم في هذين البلدين مجنبا بذلك البلدان المجاورة - التي تكتنفها بالفعل مشاكل عديدة - عناء التعامل مع الاحتياجات الملحة للاجئين. ونحن نأمل أن يجد هذان الشعبان الأمن والثقة لمواصلة الكفاح المرير من أجل التنمية.

وتقريبا في نفس اليوم أعلنت أوروغواي حكومة وشعبا الحداد على وفاة السيد ادواردو خيمينيز دي أريشاغا وكيل وزارة الخارجية في أوروغواي والرئيس السابق لمحكمة العدل الدولية. وباسم المجموعة، اغتنم هذه الفرصة لكي

منذ بداية المأساتين اللتين توالتا على بلدي وشجعونا على تجاوز التجربتين القاسيتين اللتين تعرضنا لهما مرتين في أقل من ستة أشهر، وعلى تحملهما بكرامة.

أود أن أشكر بصورة خاصة جميع الذين تكلموا من على هذا المنبر، بالنيابة عن حكوماتهم ومنظماتهم الإقليمية، عربيين عن تعاطفهم مع بوروندي شعبا وحكومة وعن دعمهم لها. كذلك أشكر مجلس الأمن الذي نقل عبر رئيسه السيد كولين كيتنغ إلى شعب بوروندي خالص تعازيه يوم الحادث نفسه.

إن دعم المجتمع الدولي يجعلنا على يقين بأن شعب بوروندي الذي ينعي رئيسه بكرامة، لن يفشل في التغلب على هذه الصعوبات وسيضي في مسار السلم والمصالحة الوطنية الذي مهد له السيد نتارياميرا خلال شهري رئاسته. لقد كرس فخامة سيبريين نتارياميرا حياته لبلده. وبما أنه كان عالم زراعة فقد، أنكب على النهوض بالزراعة في الريف، وهو قطاع يضم ٨٠ في المائة من سكان بوروندي. وبعد أول انتخابات ديمقراطية جرت في بوروندي، في حزيران/يونيه ١٩٩٣، عين مسؤولا عن وزارة الزراعة والمواشي الهامة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، تعرضت قوة الدفع صوب الديمقراطية للخطر بفعل اغتيال فخامة السيد ميلتشور ندادي وما أعقب ذلك من مجازر عرقية الأمر الذي أدى إلى نشوء أزمة طويلة. وبعد جهد مكثف بذلته الحكومة والأحزاب السياسية القائمة وقادة البلاد السياسيون والمعنويون، برز توافق في الآراء على أن الشخص القادر على إحلال الهدوء والسلم كان فخامة سيبريين نتارياميرا. إن هدوءه واستقامته وتبصره وحسه الشديد حيال المصلحة الوطنية صفات جعلته قبله انظار القادة السياسيين والمعنويين بوصفه الشخصي الوحيد القادر على تحقيق الهدوء وتوافق الآراء. لقد كان تجسيدا لأمل كل إنسان في بوروندي، لا سيما القطاع السكاني العريض الذي يعتاش على الزراعة وتعرف إلى هذا المهندس الزراعي الذي جعلت منه كفاءته وخبرته المؤهل البارز لحل مشكلات بوروندي المتعلقة بإدارة الأراضي الزراعية.

لقد كشف في خطابه الافتتاحي بتاريخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٤ وبلغه صريحة النقاب عن رؤيته للمجتمع الوحدوي قائلا ما يلي:

«في خطتنا من أجل المجتمع، نطالب باحترام حقوق الإنسان وتعليم احترام حقوق الإنسان. إن المواطن في بوروندي، سواء كان من طائفة هوتو أو توتسي أو توا، يجب احترام أحبابه وممتلكاته.

«إن ما من مجموعة عرقية يتعين القضاء عليها أو سحقها. وما من مجموعة عرقية أفضل من الأخرى وجميع أفراد الشعب في بوروندي سواسية أمام الله والقانون. إن هدفنا هو وضع بوروندي على طريق التفاهم. ويجب على أبناء شعب بوروندي أن يثق أحدهم بالآخر ويحترمه، ويجب

إن الحرب المستعرة في رواندا، التي اندلعت عقب الحادث، ضاعفت من شدة هذه المأساة. فقد لقي آلاف الأشخاص، بما في ذلك حفظة السلم من الأمم المتحدة. إننا نتضرع من أجل أن تتوقف أعمال القتل، ونناشد جميع الفصائل المتحاربة في رواندا وضع حد لدورة العنف والعودة إلى عملية السلم. ونشيد بالمواطنين وبالقيادة في بوروندي المجاورة على ما أظهره من ضبط للنفس حيال هذه الأحداث ونحثهم على مواصلة السير على طريق السلام وتنفيذ خططهم لانتخاب رئيس جديد قريبا. بالنيابة عن حكومة الولايات المتحدة، أود أن أعرب عن تعازينا الخالصة لحكومتنا رواندا وبوروندي ولأسرتي الرئيسين الفقيد.

كذلك ننوه مع الحزن بفقد القاضي الدولي البارز والرئيس السابق لمحكمة العدل الدولية، إدواردو خيمينيز دي أريشاغا من أوروغواي. إن ارتباط القاضي بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى يمتد على مدى أربعة عقود، من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٨٨. لقد كان لمن عرفوه شخصا زميلا حميما وسخيا. أما الآخرون فيذكرونه قاضيا وعالما أثري القانون إثراء كبيرا. نتقدم بخالص التعازي إلى حكومة أوروغواي وإلى أسرة هذا القاضي الجليل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي ليتكلم تعقيا على البيانات المدلى بها.

السيد سينونغوروزا (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد كان فخامة السيد سيبريين نتارياميرا ثاني رئيس لجمهورية بوروندي يتوفى في الأشهر الستة الأخيرة. فبوسع المرء أن يتصور مدى الرعب الذي شعر به شعب بوروندي عندما علم يوم الأربعاء، ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بوفاة الرئيس المأساوية عقب شهرين فقط من تولي منصبه. ومما يزيد من هول المأساة أن السبب الجديد لحزنهم يضاعف من المعاناة التي كان يعيشها شعب بوروندي عقب اغتيال أول رئيس له منتخب ديمقراطيا، فخامة ميلتشور ندادي، وموت آلاف الضحايا الأبرياء نتيجة المجازر العرقية التي أعقبت ذلك.

ومن على هذا المنبر، أشاد الأعضاء توا بذكرى رئيسنا الشهير الراحل. أود أن أشكرهم جميعا خالص الشكر. وأود بدوري أن أقوم بواجب تقديم تعازينا المخلصة أولا لشعب رواندا الشقيق الذي يعيش نفس المأساة التي يعيشها شعب بوروندي. نرجو أن يوضع حد، على نحو عاجل، لأعمال العنف التي يعانيها شعب رواندا حاليا كي يتسنى له العودة إلى الحوار.

كذلك نتقدم بتعازينا القلبية، إلى شعب أوروغواي الشقيق. ونعرب عن مواساتنا العميقة للأمم المتحدة أيضا التي هي في حداد على وفاة بلجيكيين من حفظة السلم.

أخيرا، أود شخصا وبالنيابة، عن بوروندي شعبا وحكومة ووفدا أن أشكر جميع الذين أعربوا لنا عن المواساة

السلام بتنزانيا سعيا إلى إعادة السلم في رواندا وفي بوروندي، تركت في نفوسنا بالغ الأثر.

ويود وفدي أن يعرب عن شكره الجزيل على كل عبارات التعازي والمواساة التي نقلت إلينا من جانبكم، سيدي الرئيس، ومن جانب الأمين العام، بطرس بطرس غالي ورؤساء الهيئات الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة، ورؤساء المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة ووفد البلد المضيف، الولايات المتحدة الأمريكية. وسأقوم بنقل تلك التعازي إلى أسرة رئيسنا الراحل وإلى حكومة وشعب رواندا.

كما ننعي بحزن عميق رئيس بوروندي الراحل، سعادة السيد سيبريين نتارياميرا، الذي قتل أيضا في نفس حادث اغتيال رئيس الدولة الرواندية. ونؤكد لوفد بوروندي هنا من جديد تضامنا معه ونرجو منه أن يتكرم بنقل تعازينا القلبية إلى أسرة فخامة الرئيس نتارياميرا وإلى حكومة بوروندي وشعبها الشقيق.

إن اغتيال رئيس الدولة الرواندية مصيبة شديدة سببت حزنا عميقا للشعب الرواندي. فيفقدانه حرم الشعب الرواندي من رجل عمل على أساس توافق الآراء وخدم بلده بإخلاص ونكران الذات طيلة سنوات عمله - كرئيس أركان الحرب الوطني من ١ تموز/يوليه ١٩٦٣، ووزير للحرس الوطني والشرطة منذ عام ١٩٦٥، ورئيس للجمهورية منذ ٥ تموز/يوليه ١٩٧٣. لقد كان تفانيه والتزامه المستمر بمبدأ الوحدة والوئام في الجهد الوطني من أجل التنمية والرفاه الاجتماعي تعبيرا عن حبه لبلده وشعبه.

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية، أبدى الرئيس هابياريمانا على الدوام إيمانه بالوحدة الأفريقية باعتبارها عنصرا أساسيا للتقدم الاجتماعي والاقتصادي في إفريقيا. وعلى الصعيد الدولي، سأكتفي بالإشارة إلى خطابه الأخير الذي أثنى فيه على منظمتنا والذي ألقاه في ٦ تشرين الأول/أكتوبر الماضي في هذه الجمعية حيث أشاد من على هذا المنبر ذاته بإشادة حارة بمنظمتنا الدولية على كل الأنشطة التي قامت بها بمهارة بهدف إعادة السلم إلى المناطق والبلدان المتضررة بالحرب ومنع نشوب صراعات أخرى ومساعدة الشعوب المنكوبة أو أولئك الذين نكبهم الكوارث بجميع أنواعها. وقد أوضح أنه بالرغم من أن الوسائل المتاحة لدى منظمتنا محدودة فإن المنظمة هي أمل الشعوب الأخير. ومضى يؤكد من جديد تصميم رواندا الراسخ على العمل من أجل إحلال السلم في العالم والتفاهم بين الأمم. إن المثل النبيلة التي دفعت إلى تأسيس الأمم المتحدة كانت على الدوام مصدر الهام للرئيس هابياريمانا الذي عمل بدون كلل من أجل تعزيزها.

وإنني أبتهل إلى الله أن يقترن التأبين الرسمي لرئيس الدولة الرواندية الذي اغتيل وهو يخدم قضية السلم، والاشادة بما تمتع به من صفات ممتازة كسياسي، بتصميم نشط من جانب المجتمع الدولي على اتخاذ خطوات حاسمة لخدمة قضية السلم في رواندا حيث تسببت المأساة الإنسانية

عليهم أن يتحدوا في مناخ من السلم والثقة بغية إعادة بناء ما دمر.

والمؤسف أن الأمل لم يعمر طويلا. فخامة سيبريين نتارياميرا كان على متن الطائرة الرواندية الرئاسية عاثدا من دار السلام حيث كان يناقش مع زملائه قادة المنطقة المسائل ذات الأولوية المدرجة في جدول أعماله المتعلق بالسلم والأمن في بوروندي ورواندا. ولدى اقتراب الطائرة من مطار كيغالي في رواندا تحطمت وفقد جميع ركابها أرواحهم. ومن ضمن الركاب من بوروندي كان فخامة السيد سيبريين نتارياميرا، رئيس الجمهورية، والسيد بيرنارد سيزا، وزير التخطيط الانمائي وإعادة الاعمار؛ والسيد سيرياك سيمبيزي، وزير الاتصالات والنطاق باسم الحكومة.

ولدى الاعلان عن موت رئيسنا، أختيرت مجموعة من المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى لرصد ونزع فتيل أي اضطراب مرتبط بالحدث المأساوي. ويسرني جدا أن أفيد بأن الحالة اليوم هادئة في جميع أنحاء البلاد بفضل إقدام أعضاء الحكومة والمجلس الوطني على اذاعة بيانات تدعو الجماهير إلى الخلود إلى الهدوء.

لقد أحطت علما بقيام السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، بتقديم التهاني إلى شعب بوروندي الذي، حسبما قال، «تمثلت ردة فعله على المأساة في الصبر وضبط النفس».

أغتنم هذه المناسبة لإعادة تأكيد شكرنا للأمم المتحدة على جميع الدعم الذي أعطته لبوروندي منذ بداية الأزمة. ونسأل المنظمة أن تواصل تأييدها لنا في الجهود التي نبذلها من أجل المحافظة على السلم والوفاق الوطني في بوروندي، لا سيما الآن، لأن ما تبقى من صعوبات داخلية نابعة من أزمة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ تزيد من تفاقمها الحاجة إلى دعم اللاجئين الروانديين على ترابنا.

ويمكنني أنؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن حكومتي تود أن يجري شغل منصب الرئاسة بسرعة لتفادي حدوث فراغ طويل في السلطة في أعلى مستويات الدولة. ومن ناحية أخرى سبق للمحكمة الدستورية أن أعلنت أن منصب الرئيس شاغر وأن رئيس الجمعية الوطنية يشغل منصب الرئيس بالوكالة.

ختاما، أود أن أعرب مرة أخرى عن شكري لكم وأنؤكد لكم أن حكومتي ستعطي دوما مكان الصدارة لمبدأ الوفاق في جميع الخطوات التي تتخذها على الطريق المؤدي إلى المصالحة لشعب بوروندي.

السيد بيزيمانا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود في هذه المناسبة الحزينة، أن أقول باسم شعب رواندا إن عبارات التأبين المؤثرة لرئيسنا الراحل، سعادة اللواء دوفينال هابياريمانا، الذي لقي حتفه يوم ٦ نيسان/أبريل عن عمر يناهز الـ ٥٧، بعد أن هوجمت الطائرة التي كانت تقله عاثدا من مؤتمر القمة الإقليمي في دار

مقدرته الهائلة على العمل وقدرته على التأقلم مع أكثر الظروف تنوعاً.

والذين كان لهم شرف التعرف إلى السيد ادواردو خيمينيز دي اريشاغا وتقدير الجوانب المتعددة في شخصيته يؤكدون على أنه بالرغم من أنه غادرنا جسدياً، فما من شك أنه من خلال عمله، وبخاصة ما تحلى به من إنسانية، سيظل حاضراً بيننا على الدوام.

عرض تقارير اللجنة الخامسة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنظر الجمعية الآن في تقارير اللجنة الخامسة المتعلقة ببنود جدول الأعمال ١٧ (ب) و ١٣٣ و ١٣٦ و ١٥٩. أطلب إلى مقرر اللجنة الخامسة أن يعرض التقارير ببيان واحد.

السيد كبير (بنغلاديش) مقرر اللجنة الخامسة، (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أقدم إلى الجمعية العامة تقارير اللجنة الخامسة المتعلقة بالبند ١٧ (ب) والمسائل المتعلقة المتبقية ذات الصلة بتمويل عمليات حفظ السلم. بالنسبة للبند ١٧ (ب) من جدول الأعمال المعنون «تعيين أعضاء لجنة الاشتراكات» يرد الجزء الثاني من التقرير في الوثيقة A/48/693/Add.1.

في الفقرة ٤ من التقرير، أوصت اللجنة الجمعية العامة بتعيين السيد أولدس بلوكس من لاتفيا لشغل الفترة المتبقية التي بقيت شاغرة بسبب استقالة السيد إمري كاربودحكي من هنغاريا أي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وأوصت اللجنة بتعيين السيد بلوكس بالتزكية.

وفيما يتعلق بالبند ١٣٣، المعنون «تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية»، يرد الجزء الثاني من تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/48/816/Add.1. في الفقرة ١٠ من التقرير، أوصت اللجنة الخامسة الجمعية باعتماد مشروع القرار A/C.5/48/L.62 بصيغته المنقحة شفويًا، والذي اعتمدته اللجنة دون تصويت.

فيما يتعلق بالبند ١٥٩ من جدول الأعمال المعنون «تمويل المحكمة الدولية لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١» يرد الجزء الثاني من تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/48/802/Add.1. في الفقرة ٦ من التقرير، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار A/C.5/48/L.61، الذي اعتمدته اللجنة دون تصويت.

بالنسبة للبند ١٣٦ من جدول الأعمال، المعنون: «تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية» يرد الجزء الرابع من تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/48/819/Add.3. في الفقرة ٦ من التقرير، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار

والعنف والأعمال العدائية في خسائر فادحة وتشرذ آلاف البشر في انتظار المساعدة الإنسانية بجميع أشكالها.

السيدة فلوريس (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يود وفدي أن يعرب عن أسفه العميق للحادث المأساوي الذي أودى بحياة سعادة السيد سيبريين نتارياميرا رئيس جمهورية بروندي وفخامة اللواء جوفينال هابياريماننا رئيس الجمهورية الرواندية وأن ننقل تعازينا إلى شعبي وحكومتَي البلدين.

ويود وفد أوروغواي أيضاً أن يعرب عن عميق امتنانه لعبارات التعاطف من مختلف الوفود بمناسبة رحيل رجل القضاء الدولي المعروف السيد ادواردو خيمينيز دي اريشاغا. لقد كان شخصية رائعة في العديد من مجالات النشاط الإنساني.

لقد بدأ عمله كأستاذ للقانون الدولي في جامعة مونتفيدو حيث حصل على شهرة عالمية وأصبح من أروع أمثلة التعليم في أمريكا اللاتينية. وفي الأعوام التي قضاها كبروفسور والتي تزيد على ٢٠ عاماً مارس مهنة التعليم بطريقة رائعة ودرب أجيالاً من الطلاب والمدرسين الذين اعترفوا به بما لا يقبل الجدل معلمًا لهم. وتنعكس أفكاره في العديد من كتاباته، ومن بين كتاباته الجديرة بالملاحظة بصفة خاصة كتاب «Derecho Constitucional de las Naciones Unidas» (القانون الدستوري للأمم المتحدة) الذي يجمع بطريقة مثلى بين الدقة الأكاديمية والواقعية السياسية.

فللقانون الدولي في رأيه هدف مزدوج هو تغيير القانون والنظام وتنظيم التغيير. وكان يرى أن القانون الدولي مطالب بالقيام بمهمة حيوية بوصفه أداة للتغيير تستند إلى التكافل الموجود الآن بين الدول.

وخبرته في الأمم المتحدة اكتملت بخبرته كعضو لسنوات عديدة في لجنة القانون الدولي، التي أصبح رئيساً لها في ١٩٦٣. وعندما مثل أوروغواي في مؤتمر الأمم المتحدة المعنيين بقانون المعاهدات، انتخب مقرراً للمؤتمر في عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩.

وتوج عمله الواسع النطاق في الميدان الدولي بانتخابه قاضياً ثم رئيساً لمحكمة العدل الدولية. وأثناء السنوات التي قضاها في هذين المنصبين تمت مراجعة قوانين المحكمة الخاصة بالإجراءات.

وتجسد تفكيره المبدع والمتوازن في الأنشطة التي اضطلع بها فيما بعد كعضو في هيئة التحكيم. وفي الواقع تم إثراء قانون التحكيم بنظريات جديدة مثل «التعويض البناء عن الضرر الأخلاقي» الذي نال عنه جائزة نيويورك للتحكيم، والتوصيات المبتكرة التي تقدم بها لحل المشاكل التي عرضت عليه تحولت إلى مساهمات في تطوير القانون الدولي.

وبالإضافة إلى عمله الواسع في الميدان الدولي، اضطلع بدور هام في أوروغواي. فعلى مدار السنين، شغل في بلدنا مناصب حكومية هامة متعددة. وهذا كله يبين على نحو كبير

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٧ (ب) من جدول الأعمال. تقرر ذلك.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية: تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثاني) (A/48/816/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ١٠ من الجزء الثاني من تقريرها. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟ اعتمد مشروع القرار (القرار ٤٨/٢٥٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرننا في البند ١٣٣ من جدول الأعمال.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال (تابع)

تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية: تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الرابع) (A/48/819/Add.3)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من الجزء الرابع من تقريرها. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟ اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرننا في البند ١٣٦ من جدول الأعمال.

البند ١٥٩ من جدول الأعمال (تابع)

تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١: تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثاني) (A/48/802/Add.1)

الذي قدمه الرئيس شفويا، والذي اعتمدته اللجنة دون تصويت. ومشاريع القرارات والمقررات هذه اعتمدتها اللجنة بتوافق الآراء في جلستها الـ ٦١ المعقودة في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مالم يكن هناك اقتراح في إطار المادة ١٦ من النظام الداخلي، فسأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة المعروضة على الجمعية اليوم. تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وعليه ستقتصر البيانات على تعليل التصويت أو شرح الموقف. إن مواقف الوفود المتعلقة بتوصيات اللجنة الخامسة جرى توضيحها في اللجنة وهي واردة في المحاضر الرسمية ذات الصلة. هل لي أن أذكر الأعضاء بأنه، بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، وافقت الجمعية العامة على أن:

«تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة».

هل لي أن أذكر الوفود أيضا بأنه، بموجب مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ نفسه، يقتصر تعليل التصويت على عشر دقائق، وتُدلي به الوفود من مقاعدها؟ قبل أن نبدأ البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنمضي في البت بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة الخامسة.

البند ١٧ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى تعيين أعضاء لجنة الاشتراكات: تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثاني) (A/48/693/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اللجنة الخامسة في الفقرة ٤ من تقريرها، توصي الجمعية بتعيين السيد أولدس بلوكس عضوا في لجنة الاشتراكات لمدة تبدأ في ١٤ نيسان/أبريل وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين الشخص الموصى به؟ تقرر ذلك.

رابعاً، يمكن للمحكمة أن تكون رادعاً لمعتدين آخرين محتملين في أرجاء العالم الأخرى. وهي بصفتها هذه ستخدم الهدف الأساسي للأمم المتحدة ألا وهو إنقاذ البشرية من ويلات الحرب.

خامساً، يمكن لمحكمة جرائم الحرب أن تعزز نسيج القانون الدولي. فهي، على سبيل المثال، تحيي المبدأ القائل بضرورة تطبيق قوانين الحرب بغض النظر عن النجاح المحرز في ساحة القتال. وهي تؤكد أن جريمة الاغتصاب خلال النزاع المسلح انتهاك للقانون الإنساني الدولي. كما تعترف بأن إعاقة تسليم المساعدات الإنسانية جريمة من جرائم حرب، وهذا أمر له آثار واسعة النطاق بالنسبة لبعثات الأمم المتحدة في المستقبل، وهي توضح أن هناك حق الهجرة تستتبعه نتيجة طبيعية هي حق البقاء، الحق الذي يتعارض مباشرة مع «التطهير الإثني».

هذه مبادئ أساسية. وإذا طبقت تطبيقاً ملموساً، فإنها لن تحمي مواطني مجموعة عرقية واحدة في يوغوسلافيا السابقة فحسب، بل مواطني كل المجموعات العرقية أيضاً، وستوفر هامشاً إضافياً من الأمن لنا جميعاً. ومن الواضح أن محكمة جرائم الحرب لن تحدث تغييراً جذرياً في السلوك الإنساني ولن توقف كل أعمال العدوان ولن تضع حداً لجرائم الحرب. وهي لن تضمن، حتى في أفضل الأحوال، سوى اتخاذ إجراء عادل في يوغوسلافيا السابقة. ولكنها على الأقل ستضع قوة وهيبة القانون الدولي إلى جانب ضحايا هذا النزاع. وستعزز احتمالات تحقيق سلم دائم وستضيف قدراً من الحذر إلى عقول المعتدين المحتملين في المستقبل وستعزز بشكل متميز أسس المجتمع المتمدن في عالم محفوف بخطر عدم الاستقرار.

وتحث الولايات المتحدة كل الأعضاء على دعم محكمة جرائم الحرب مالياً وبطرق أخرى ونحن نتطلع إلى العمل مع بقية الأعضاء لكي تحرز المحكمة النجاح المنشود.

السيد زفلاكيس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلّم باسم الاتحاد الأوروبي شرحاً للموقف بعد اعتماد القرار بشأن البند ١٥٩ من جدول الأعمال المعنون «تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١».

لقد أكد الاتحاد الأوروبي في مناسبات عديدة الأهمية الخاصة التي يعلّقها على ضمان أساس مالي سليم يمكن المحكمة الدولية من تنفيذ ولايتها. ونود بالتالي أن نعرب عن ارتياحنا لاعتماد القرار من جانب الجمعية العامة.

لقد زودت الجمعية العامة الأمين العام، عن طريق القرار المتخذ تواءمًا بالسبل التي تكفل للمحكمة أن تزاوّل عملها؛ وعلى وجه التحديد أذنت للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١١ مليون دولار للفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، والمضي في توقيع

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من الجزء الثاني من تقريرها.

لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟ اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٥١/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في شرح موقفهم من القرار الذي اعتمد تواءمًا.

السيد إندرفورث (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب حكومتنا بتوصية اللجنة الخامسة بتفويض الأمين العام صلاحية الدخول هذا العام في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١١ مليون دولار لمحكمة جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة. ونحن نعتقد أن هذا المبلغ سيوفر، بعد إضافة المساهمات الطوعية إليه، تمويلاً كافياً للمحكمة لأداء مهامها بصورة فعالة.

وتولي الولايات المتحدة أولوية قصوى لعمل محكمة جرائم الحرب. إننا نحث الدول الأعضاء على دعمها والتعاون معها بكل الطرق الممكنة. وتقدم حكومتنا من جانبها تبرعاً نقدياً لها بمبلغ ٣ ملايين دولار. هذا إضافة إلى أننا نقدم ما يقدر بملايين الدولارات من بضائع وخدمات. وقمنا بتقديم مئات التقارير عن مقابلات اللاجئين، وستتعاون بالكامل من أجل أن تنفذ المحكمة ولايتها القانونية.

وأود أن أعبر عن شكرنا للجهود التي بذلتها حكومات أخرى. وأقول بصفة خاصة إن هولندا قدمت مساعدة قيمة بتوفير مقر للمحكمة في لاهاي. وحكومة باكستان تبرعت بمبلغ مليون دولار. كما أن ألمانيا والدانمرك ألقنا القبض على أفراد يشك في ارتكابهم جرائم حرب في البوسنة، وإن حكومات عديدة اضطلعت بدور بناء في الجهود الرامية إلى تعيين شخصيات مرموقة كقضاة ومدعين عامين.

وتعتقد الولايات المتحدة أن محكمة جرائم الحرب هامة لأسباب خمسة.

أولاً، حجم جرائم الحرب المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة يتطلب بوضوح رداً قانونياً دولياً.

ثانياً، إن احتمال المعاقبة على جرائم الحرب قد يؤدي إلى امتناع بعض منتهكي حقوق الإنسان عن ارتكاب مزيد من الانتهاكات. ووجود المحكمة في حد ذاته قد ينقذ أرواحاً عديدة ويحيط ارتكاب مزيد من الاعتداءات.

ثالثاً، إن المحكمة ستيسر تحقيق سلم دائم بالنسبة لشعب يوغوسلافيا السابقة. فالمسؤولية عن الجرائم المرتكبة هناك لا تقع على الصرب أو الكرواتيين أو المسلمين كشعوب بل تقع على الأفراد الذين أمروا بارتكاب تلك الجرائم أو شاركوا في ارتكابها وستلتزم الجروح التي سببتها الحرب في وقت أسرع إذا ما تم القضاء على الشعوب بالذنوب الجماعي عن ارتكاب الفظائع وإذا ما حددت المسؤولية الفردية.

بأننا سنتمكن من التوصل إلى قرار بشأن الجوانب المتعلقة لهذه المسألة بنفس الطريقة.

السيد جادمانى (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلّم باسم أعضاء فريق الاتصال المعني بالبوسة والهرسك المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي تعليلاً لموقفنا بعد اتخاذ القرار.

لقد أيدت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تأييداً مستمراً وقوياً إنشاء المحكمة الدولية على وجه السرعة والبدء فوراً بعملها في مقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١. ونحن نولي أهمية كبرى لعمل المحكمة التي سيتم عن طريقها إحضار مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية للمثول أمام العدالة. والمجتمع الدولي يدين بهذا الدين للأبرياء من ضحايا التعذيب والاغتصاب والمذابح والتطهير العرقي والديني. وغني عن البيان أنه بغية تحقيق المحكمة لهذا الهدف فإنها تحتاج إلى موارد كافية وإلى أساس مالي سليم.

لقد أنشئت المحكمة في أيار/مايو ١٩٩٣. ومع ذلك، وبعد عام تقريباً ما زالت رهينة المسائل المالية. ولم تتمكن الجمعية العامة من الاتفاق على طريقة التمويل. وكإجراء مؤقت، أذن للأمين العام الدخول في التزامات لوضع الترتيبات الإدارية اللازمة لأداء المحكمة لعملها. وأرجئ مرة أخرى اتخاذ القرار. ولذلك لا نزال نشعر بعميق القلق حيال التأجيل المستمر في اتخاذ قرار نهائي بشأن طريقة التمويل. إن التوصل إلى حل مؤقت يتم عن طريق قرارات على الأمد القصير كالإذن بالدخول في التزامات لا يفي بالمتطلبات طويلة الأجل للمحكمة.

وكما أكدت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٥/٤٧، المؤرخ في ١٤ أيلول/سبتمبر وتم التأكيد عليه مجدداً في هذا القرار، ينبغي أن تمول المحكمة عن طريق الاشتراكات المقررة. وهذه هي الوسيلة الوحيدة لضمان استقلالها وحيادها. وينبغي للجمعية أن تبت في هذه المسألة في أسرع وقت ممكن. وفي هذا الصدد، إن التقارير التي طلب إلى الأمين العام تقديمها عن احتياجات المحكمة في المستقبل ستسهل بصورة كبيرة عمل الجمعية العامة.

ونولي أهمية خاصة للفقرة ١٠ في القرار، التي أذنت للأمين العام باتخاذ الترتيبات الضرورية لضمان استمرار المحكمة بعملها الجاري. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن عمل المحكمة لا ينبغي أن يكون رهينة توافر الموارد. فتوفير الجمعية العامة للموارد، ينبغي للأمين العام أن يكشف جهوده للتجديد بعمل المحكمة وذلك كي يمثل فوراً أمام العدالة مرتكبو هذه الجرائم الذين أنشئت المحكمة لمحاكمتهم.

وأخيراً، إن وفود فريق الاتصال المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي قد انضمت إلى توافق الآراء على القرار بنفس الروح السائدة في عمل اللجنة الخامسة. بيد أننا نأمل بأن تولي الجمعية العامة الأولوية العليا لهذه المسألة الهامة

اتفاق إيجار لأماكن المحكمة الدولية وكذلك تعيين ما يلزم من الموظفين.

وقد لاحظ الاتحاد الأوروبي بارتياح البيان الذي أدلى به في اللجنة الخامسة المراقب المالي للمنظمة، السيد يوكيو تاكاسو الذي أشار إلى الإجراءات المحددة التي سيتخذها الأمين العام لتنفيذ القرار بغرض تلبية الاحتياجات الحالية للمحكمة على نحو عاجل وفعال. ونود أن نشير إلى الدخول في اتفاق إيجار لمدة أربع سنوات وعقد توظيف لمدة سنة واحدة. وفي نفس السياق، نرحب بصفة خاصة بالمعلومات التي تضيد بأن القضاة ستدفع لهم الرواتب على أساس سنوي خلال فترة تعيينهم.

ونحن نوافق على التقييم الذي مضاه أن هذه الإجراءات ستوفر في واقع الأمر أساساً لا غنى عنه لعمل المحكمة. علاوة على ذلك، نفهم أنه في حالة ظهور متطلبات إضافية قبل تقديم تقرير الأداء فإن الأمين العام سيقوم بإبلاغ الدول الأعضاء بذلك.

كما أننا ندرك مشاعر القلق التي أعرب عنها المراقب المالي بشأن السيولة النقدية ونود أن نؤكد من جديد استعدادنا لقبول إجراء تقييم إضافي لتمويل المحكمة.

وعلى الرغم من أن اعتماد هذا القرار بنجاح يلبي الاحتياجات الوشيكة لتمويل المحكمة فهو لا يعالج كل جوانب المسألة ويترك موضوع طريقة التمويل لكي يبت فيه في مرحلة لاحقة. ونود أن نذكر بأن الاتحاد الأوروبي، خلال المناقشة التي جرت في اللجنة الخامسة، أكد أن المحكمة ينبغي تمويلها كجزء من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

وتيسيراً لمواصلة الاستعراض الذي ستجريه الجمعية العامة لهذا البند نغتنم هذه الفرصة لنطرح العناصر التالية للنقاش في المستقبل.

فالمحكمة إذ أنها آلية قضائية، تشكل ما يعتبر أساساً نشاطاً من أنشطة الميزانية العادية. ونود أن نؤكد في هذا السياق على أن تمويل محكمة العدل الدولية - وهي آلية قضائية بكل ما في الكلمة من معنى، ومن اختصاصها في الواقع تسوية المنازعات بين الدول وبالتالي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالمسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين - يتم من خلال باب من الميزانية العادية. وفي الواقع أن تمويل الهيئات الموكلة إليها إقامة العدالة هو مسؤولية الدول الأعضاء على السواء. ولذلك نعتقد أن إدماج المحكمة في الميزانية العادية هو الأسلوب الصحيح للعمل، خصوصاً عند مراعاة أن أنشطة المنظمة الأخرى المتعلقة بالسلم والأمن تمول بهذه الطريقة.

وكنقطة إضافية، عند التصدي للشاغل الذي تتشاطره عدة دول أعضاء، يود الاتحاد الأوروبي أن يكرر القول أنه في توفير الموارد للمحكمة ينبغي للجمعية العامة ألا تمس تمويل أنشطة وبرامج ميزانية عادية أخرى.

ختاماً، نود أن نؤكد على أن القرار قد اتخذ بتوافق الآراء وفقاً لإجراءات اللجنة الخاصة، وما نزال على اقتناعنا

عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ وموعد يحدده مجلس الأمن عند استعادة السلم. ونود أن نؤكد على الاختصاص المحدود من حيث

وبأن تتخذ قرارا يتسم بروح توافق الآراء في أسرع وقت ممكن.

السيد دانكوا (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
باسم وفد غانا، يشرفني أن أعلن موقفنا المتعلق بالقرار الذي اتخذته الجمعية لتوها، والوارد في الوثيقة A/48/802/Add.1، المؤرخ ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بشأن تمويل المحكمة الدولية لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

إن وفد غانا يرحب باتخاذ القرار دون تصويت، كتعبير آخر عن التزام المجتمع الدولي ليس فقط باستعادة السلم والأمن في إقليم يوغوسلافيا السابقة، ولكن أيضا بضمان بقاء العالم بعيدا عن تكرار وقوع هذا الانتهاك المطلق العنان للقانون الإنساني الدولي، حتى في حال انهيار القانون والنظام. ومع ذلك يشعر وفد غانا بخيبة الأمل لأن الوقائع الموضوعية لم تمكن الأمين العام من تقديم تقديرات لها ما يبررها كان يمكن للجمعية العامة على أساسها أن تحدد، ولو بصورة تقريبية، المتطلبات الإدارية الميزانية للمحكمة. ونتيجة لذلك، لم يكن أمام الجمعية العامة خيار سوى أن تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات لتمكينه من اتخاذ الإجراءات الضرورية وخصوصا الإجراءات ذات الآثار الميزانية من أجل أداء المحكمة لأعمالها في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ويأمل وفد غانا ويتوقع أن يبذل الأمين العام جميع الجهود لتقديم تقدير كامل ومفصل للميزانية في أقرب وقت ممكن، وفقا لما ينص القرار عليه.

ويسر وفد غانا أن يشير إلى أن الأمين العام يعتبر أن مبلغ مليون أمريكي مبلغ معقول وكاف كمستوى لإذن الدخول في التزامات. ووفد بلادي على استعداد للعمل مع بقية الوفود من أجل إيجاد حلول لآلية مشاكل أو صعوبات قد تنشأ في سياق تنفيذ القرار.

إن المسألة الحاسمة، مسألة طريقة تمويل عمليات المحكمة ما زالت دون حل. وإن وفد غانا يتشاطر وجهة النظر القائلة بأن المحكمة ينبغي تمويلها، كمسألة مبدئية، بموجب أحكام المادة ١٧ من الميثاق. وينبغي أن تتحمل الدول الأعضاء نفقات المحكمة كما حددتها الجمعية العامة. وعلى حين أن المساهمات الطوعية قد تكون في متناول اليدين وينبغي ألا تعوق المنظمة، كما نص القرار، أن تكتل أن يتمشى قبول هذه المساهمات الطوعية المقدمة نقدا أو عينا أو في شكل توفير موظفين مع حياد واستقلال المحكمة كما هو مطلوب ومتوقع منها، وأن تكون هذه المساهمات الطوعية مكملة للاشتراكات المقررة.

ويدرك وفد غانا أن المحكمة أنشئت بموجب الفصل السابع من الميثاق، بمقتضى قرار مجلس الأمن ٨٠٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٣ و ٨٢٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣، بقصد وحيد هو مقاضاة الأشخاص المسؤولين

النطاق والمكان، وكذلك على الفهم العام للتقدم الزمني، ونحث مجلس الأمن على أن يبقي عمليات المحكمة قيد الاستعراض المستمر لضمان الامتثال لأحكام القرارين.

ويذكر وفد غانا أيضا بأن مجلس الأمن توصل في قراره ٨٠٨ (١٩٩٣) إلى أن الحالة التي تقتضي إنشاء المحكمة تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وأن إنشاء المحكمة من شأنه أن يسهم في إعادة السلم وصونه. ومهما كانت طبيعة أعمال المحكمة، فإن الحقيقة المفروغ منها هي أنها أنشئت وكونت في إطار الفصل السابع من الميثاق كوسيلة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وهذا، دون سواه، هو الذي أعطى الأساس الشرعي للإجراء الذي اتخذته المجلس.

وبالتالي فإن الرأي المدروس لوفد غانا هو أنه وفقا لممارسة الأمم المتحدة المعتادة، وبغية تغطية نفقات المحكمة من خلال الأنصبة، كما تنص عليه المادة ١٧ من الميثاق، فإننا بحاجة إلى إجراء مختلف عن الإجراء المطبق لتلبية نفقات الميزانية العامة للأمم المتحدة؛ وأنه ينبغي إيلاء المراعاة اللازمة للمسؤوليات الخاصة لبعض الدول الأعضاء، كما هو مذكور في قرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (د-٤) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٦٣؛ وأنه ينبغي إعطاء الفرصة للبلدان التي هي في وضع يسمح لها بتقديم إسهامات أكبر لتفعل ذلك، في حين أنه ينبغي إدراك القدرة المحدودة نسبيا للبلدان الأقل نموا. وبالتالي، ينبغي إنشاء حساب خاص لتمويل المحكمة، وتطبيق مقياس خاص لعمليات حفظ السلم وصون السلم.

وينبغي للجمعية العامة أن تعمل على الابتعاد عن انتهاز الفرص السياسية، وأن تذود عن مبادئها وممارساتها لتطمئن المجتمع الدولي، في جهودها الرامية إلى إقامة نظام جديد ليحل محل نظام المواجهة، باحترام الاختصاصات ذات الصلة لمختلف أجهزة المنظمة والمبادئ التي تكمن وراءها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير حول هذه المسألة.
هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٥٩ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.